
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

٧

الديمقراطية والسياسة الخارجية الأمريكية دراسة للحالة الإفريقية

د. حمدى عبد الرحمن حسن *

إذا كان من المتفق عليه أن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان تشكل أحد المحددات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولو من الناحية البلاغية أو الخطابية فإن الممارسات الأمريكية على مستوى الحركة السياسية تطرح أكثر من علامة استفهام واحدة !وهنا يتحدث البعض عن الفجوة بين النظرية والتطبيق فى السلوك السياسى الخارجى الأمريكى .ولو أخذنا بفكر ومنطق المؤامرة فسوف يتم التأكيد على ازدواجية المعايير الحاكمة للسياسة الخارجية الأمريكية، وأيا كان الأمر فإن الجدل المثار والمطروح دوماً يتعلق بمدى الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بالنسبة لصانع القرار الأمريكى إذا ارتبط الأمر بحركته الخارجية.

ويمكن القول منذ البداية أن اعتبارات الحرب الباردة أملت على الولايات المتحدة انتهاج مبادئ السياسة الواقعية "real politic"وتنحية مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان جانباً فى حالة تعارضها مع المصالح الحيوية الأمريكية ولا سيما تلك الرامية إلى احتواء الشيوعية ومقاومة المد السوفيتى فى الدول النامية .بيد أن نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتى نفسه قد خلق بيئة مواتية، من وجهة نظر البعض، لكى ترتكز السياسة الخارجية الأمريكية مرة أخرى على مبادئ الرئيس ودرو ويلسون الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان .وسوف نحاول فى هذا المقام التحقق من مدى التزام صانع القرار الأمريكى بقضايا الديمقراطية فى علاقات بلاده الخارجية مع التطبيق على الحالة الإفريقية.

١- الويلسونية السياسية :نحو رؤية مثالية للمصالح الأمريكية.

من المعروف أن الرئيس ودرو ويلسون قد جاء بنظرة مثالية وأخلاقية لتحقيق السلام العالمى .فقد دافع عن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بالنسبة لمختلف الشعوب .واستناداً إلى ذلك فقد أيد حق تقرير المصير بالنسبة لكافة الشعوب المستعمرة .ويرى بعض المحللين أن فكرة الأخلاق العالمية كانت محورية ومسيطرة فى

*أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة.

النسق الفلسفى للرئيس ويلسون.

واستنادا إلى هذه الرؤية فإن تحقيق العدالة والمساواة على الصعيد الدولى وتخليص البشرية من أوضاع الظلم وعدم المساواة يتطلب الأخذ بثلاثة مبادئ أساسية هى:

أ- الحرية الفردية.

ب - الحكم المقيد.

ج - شرعية السلطة.

يعنى ذلك أن الرئيس ويلسون قد دافع من أجل أن يصبح العالم أكثر ديمقراطية وهو الأمر الذى يعزز، من وجهة نظره، المصالح الأمريكية على المدى الطويل. ويمكن القول إجمالاً أن (الويلسونية) ظهرت كفلسفة سياسية متميزة فى نهاية الحرب العالمية الولى .وكان من بين القضايا الأساسية فى ذلك الوقت مسألة التخلص من الحروب والصراعات بشكل عام .وطبقاً للرئيس ويلسون فإن الأولوية القصوى تمثلت فى إقامة مؤسسات ديمقراطية شعبية سواء على الصعيد الداخلى أو الدولى بغية دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وليس بخاف أن هذه التالية السياسية قد لاقت بعض النجاح بعد إضفاء الطابع المؤسسى والعالمى عليها عندما تم إنشاء عصبة الأمم عام ١٩١٩م .وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ذاتها لم تكن طرفاً متعاقداً فى العصبة إلا أن الويلسونية السياسية اكتسب تأييداً واسعاً على الصعيد العالمى.

٢- الحرب الباردة وتراجع المبادئ الويلسونية:

طبقاً لمبادئ وميراث ودرو ويلسون فقد رحبت الولايات المتحدة بحركة التحرر عن الاستعمار الأوروبى فى إفريقيا ولا سيما فى أعوام الستينات من القرن المنصرم .بيد أن منظور الحرب الباردة طغى على أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وعليه فقد تم تحديد المصالح الحيوية الأمريكية على أساس محاربة واحتواء الشيوعية فى إفريقيا وغيرها من مناطق العالم الأخرى .وفى واقع الأمر يمكن تتبع هذا التوجه فى السياسة الأمريكية قبل استقلال معظم الدول الإفريقية وللتدليل على ما نقول فإن ريتشارد نيكسون حينما كان نائباً للرئيس قام بزيارة لإفريقيا وكتب تقريراً قدمه للرئيس أيزنهاور أكد فيه على أن "مسيرة التنمية الإفريقية

يمكن أن تشكل حداً فاصلاً بين قوى الحرية وبين الشيوعية العالمية."

ومع ذلك فإن الاهتمام بالمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان قد تم إبرازها فى بعض الأحيان فى خطاب السياسة الخارجية الأمريكية وعلى سبيل المثال فقد عمد الكونجرس الأمريكى منذ عقد الستينيات إلى الربط بين المساعدات الاقتصادية والعسكرية وبين الأخذ بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان واتخذ بهذا الصدد مجموعة من التشريعات ومن ذلك

ضرب النمط العام الحاكم للسياسة الخارجية الأمريكية عرض الحائط بتعاليم ومبادئ الرئيس ويلسون، خصوصا فى سياستها تجاه افريقيا، لصالح اعتبارات الأمن القومى الأمريكى.

– نصت الفقرة (١١٦) من قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ على منع الرئيس الأمريكى من تقديم معونات تنموية لحكومة أى دولة تتورط بشكل دائم فى انتهاكات حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً.

– نص قانون المساعدات الخارجية الذى وافق عليه الكونجرس عام ١٩٧٦ على أن تنعم الولايات المتحدة وتشجع احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى مختلف أنحاء العالم.

وكان من المتصور أن يتم منح المساعدات الأمنية الأمريكية على أساس تعزيز حقوق الإنسان والامتناع عن مساعدة الحكومات التى تنكر على شعوبها التمتع بهذه الحقوق والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً.

بيد أن كل ما سبق لا ينفى حقيقة النمط العام الحاكم للسياسة الخارجية الأمريكية الذى ضرب بتعاليم ومبادئ ودرو ويلسون عرض الحائط. فإذا أخذنا (مثلاً) مجمل تاريخ حركة الولايات المتحدة فى إفريقيا خلال حقبة الحرب الباردة لا تضح لنا أنها مناقضة تماماً للمبادئ الويلسونية وهو الأمر الذى تم تبريره من منطق احتواء الشيوعية. اتضح ذلك بشكل مؤسسى فى المساعدات الأمريكية التى قدمت لعدد من الحكام الذين لم يلتزموا قط بالمبادئ الديمقراطية ومن هؤلاء موبوتو فى الكنغو كينشاسا ومحمد سياد برى فى الصومال وجعفر النميرى فى السودان وهيلاسيلاسى فى أثيوبيا. وليس بخاف أن سجل هؤلاء الخاص بحقوق الإنسان يعد الأسوأ على الصعيد الإفريقى. يعنى ذلك أن بلايين الدولارات الأمريكية قد تم تقديمها فى شتى أشكال العون الخارجى وذلك بغرض أساسى ومحورى وهو محاربة واحتواء المد الشيوعى فى مختلف أنحاء العالم وعلى صعيد آخر فقد أسهمت الأسلحة الأمريكية بدور ملموس وعظيم الأهمية فى مواقف الصراعات الكبرى فى أنجولا وموزمبيق وأثيوبيا وليبريا والكنغو وناميبيا والصومال والسودان وأوغندا وسيراليون ...الخ.

ويمكن للمرء أن يسوق العديد من الأمثلة التى تؤكد مدى تردد الإدارات الأمريكية المختلفة فى الالتزام بمبادئ الويلسونية السياسية :

– الرئيس كيندى وجد نفسه مقيداً بالمصالح والاعتبارات والاستراتيجية الأمريكية فوقف مكتوف الأيدى أمام حركات التحرر الوطنى فى المستعمرات البرتغالية الإفريقية نظراً لالتزامه بالدفاع عن قواعد حلف شمال الأطلنطى (الناتو) فى المنطقة.

– لم تؤيد إدارة أيزنهاور قرار الأمم المتحدة ١٩٩٠ الذى يؤكد على حق الشعوب فى تقرير مصيرها ويدعو إلى تصفية الاستعمار وقد كانت الولايات المتحدة واحدة من بين تسع دول (استراليا وبلجيكا وبريطانيا والدومينيكان وفرنسا والبرتغال وأسبانيا وجنوب إفريقيا) امتنعت عن التصويت أثناء والاقتراع على هذا القرار فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ويمكن تفسير القرار الأمريكى بالامتناع عن التصويت على أنه موافقة صريحة على سياسات القمع والتمييز العنصرى وانتهاك حقوق الإنسان التى مارستها القوى الاستعمارية فى أفريقيا، حتى وإن تم تبرير ذلك من منطقة احتواء الشيوعية.

– الموقف الأمريكى من أزمة روديسيا تردد السياسة الخارجية الأمريكية فى تطبيق المثالية الويلسونية وإذا كانت إدارة كل من كيندى (١٩٦١-١٩٦٣) وجونسون (١٩٦٣-١٩٦٩) قد ركزنا بشكل عام على قضية التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقيا فإن الحرب الفيتنامية قد استحوذت على حل أوقاتهما ولم تترك مساحة تذكر من قضايا السياسة الخارجية المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

– وإذا كانت إدارة جونسون قد أيدت العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الأمم المتحدة على نظام الأقلية البيضاء فى روديسيا بسبب انتهاكها لحقوق الإنسان فإن الرئيس نيكسون سمح لإحدى الشركات الأمريكية باستيراد (١٥٠ ألف طن من خام الكروم) من روديسيا بل أكثر من ذلك أن إدارة نيكسون قد رفعت حجم

مساعداتها العسكرية لجنوب أفريقيا منتهكة بلك الحظر الدولى المفروض عليها .ولاشك أن هذه السياسة قد وضعت الولايات المتحدة بجانب النظم العنصرية فى الجنوب الإفريقى وهو ما يعنى أنها أسهمت بشكل أو بآخر فى دعم سياسات انتهاك حقوق الإنسان.

وقد استمر هذا المنحنى فى السياسة الخارجية الأمريكية فى ظل إدارة كل من نيكسون وفورد حيث أهملت تماما مبادئ الويلسونية السياسية وحل محلها اعتبار الأمن القومى الأمريكى وهو ما أسهم فى الإبقاء على كينونة النظم غير الديمقراطية التى انتهكت حقوق الإنسان بشكل فاضح .ومع ذلك فإن هذه الاتجاهات التى حكمت السياسة الخارجية الأمريكية قد خضعت لتحولات تدريجية فى عهد إدارة الرئيس جيمى كارتر (١٩٧٧-١٩٨١).

نجح كارتر فى أن يجعل من قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان محورا للحوار والنقاش فى السلوك الدبلوماسى الدولى

لقد حاول كارتر أن يطرح مفهوماً جديداً لأسباب الصراعات والحروب الداخلية والإقليمية فى العالم عوضاً عن منظور الحرب الباردة الضيق .وطبقاً لهذه الرؤية الجديدة فإن الصراعات تنجم عن أوضا ع عدم استقرار داخلى أو توترات سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية .وعليه فقد ذهب بعض المحللين إلى القول بأن كارتر أحيا مرة أخرى تراث الرئيس ودرو ويلسون حيث أكد على القيم الدينية والأخلاقية فى عملية صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية. ومن الملفت للنظر أن كارتر ما فتئ يحاول إبعاد الولايات المتحدة عن اعتبارات السياسة الواقعية التى تم التأكيد عليها فى سنوات كل من نيكسون وفورد، وعوضاً عن ذلك بدا يطرح من جديد مفهوم الويلسونية السياسية .وبالفعل قام كارتر بتعيين عدد كبير من المسئولين الذين يشاركونه هذا التصور. وبغض النظر عن تقويمنا لإدارة كارتر فإنه نجح فى أن يجعل من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان محوراً للحوار والنقاش فى السلوك الدبلوماسى الدولى.

ويمكن القول إجمالاً أن بداية إدارة كارتر شهدت نشاطاً ملحوظاً فى هذا الاتجاه وهو المر الذى دفع بأنصار حقوق الإنسان والديمقراطية سواء فى الولايات المتحدة أو خارجها إلى عقد كثير من الآمال على الإدارة الجديدة وعلى نشر القيم والمبادئ الديمقراطية فى مختلف أنحاء العالم .ومن الأمثلة البارزة فى هذا السياق أنه تم فرض عقوبات .صارمة على كل من جنوب إفريقيا وأثيوبيا وأوغندا وقد ربطت إدارة كارتر بين منح المساعدات الاقتصادية والعسكرية والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية فى الدول الإفريقية وذلك من أجل التأثير على سياسات الأنظمة القمعية فى تلك القارة.

لقد هدفت سياسة كارتر المثالية إلى احتواء الدول التقدمية فى أفريقيا .وعليه فقد تم التخلى عن خطط كيسنجر فى دول الجنوب الإفريقى باعتبارها مجافية للديمقراطية وحقوق الإنسان وأيد الرئيس كارتر بدلا عن ذلك خطط دول المواجهة الإفريقية المناهضة لنظام التفرقة العنصرية.

- بذل كارتر جهوداً دبلوماسية حثيثة من أجل الأزمات فى كل من أنجولا وموزمبيق وناميبيا .وعليه فقد نظر إلى الديكتاتورية والتفرقة العنصرية، وليس الشيوعية، على أنها أكبر تهديد للمصالح الأمريكية.

- قام كارتر بإلغاء تعديل بيرد Byrd عام ١٩٧١ وهو التعديل الذى سمح للشركات الأمريكية باستيراد الكروم من روديسيا .وفى نفس الوقت وقع على قرار يقضى بحظر تعامل الشركات الأمريكية مع نظم للأقلية البيضاء فى جنوب إفريقيا كما وضع قيود صارمة على مبيعات الأسلحة للدول الأفريقية التى تنتهك حقوق الإنسان بشكل عام. ولعل هذه السياسات هى التى جعلت بعض المحللين يربطون بين إدارة كارتر مبين احترام حقوق الإنسان والديمقراطية فى حركة السياسة الخارجية الأمريكية .بيد أن التحول الذى حدث فى عهد كارتر وابتعد به عن المثالية الويلسونية ارتبط بعام ١٩٧٩ مع الغزو السوفيتى لأفغانستان .وأزمة الرهائن الأمريكيين فى إيران .وبالفعل قام كارتر بالتفاوض من أجل إقامة قواعد عسكرية أمريكية فى كل من كينيا والصومال والسودان وذلك بغض النظر عن سجل هذه الدول السئ فى مجال حقوق الإنسان .وكان كارتر بحاجة ماسة لتوفير الدعم اللوجستى لقوات الانتشار السريع التى أنشئت فى أعقاب الغزو السوفيتى لأفغانستان وأزمة الرهائن فى إيران.

وعلى الرغم من هذه الاعتبارات الاستراتيجية المرتبطة بالمصالح الأمريكية والمفهوم الضيق للأمن القومى الأمريكى فإن الإدارة الأمريكية خلال هذه الفترة ما فتئت تركز على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قضايا حقوق الإنسان عند منح المساعدات الخارجية الأمريكية.

وربما كانت زائير أول ضحية لهذه السياسة فى أفريقيا جنوب الصحراء ففى عامى ١٩٨٠، ١٩٨١ حيث قام

الكونجرس بتخفيض حجم المساعدات العسكرية المقدمة لها خلال فترة إدارة كارتر .وبالمثل فإن كلا من أثيوبيا وجنوب أفريقيا قد خضعتا لعقوبات اقتصادية وعسكرية أمريكية .وخلال فترة حكم الحزب الجمهورى تحت ظل كل من رونالد ريجان وجورج بوش تم النظر إلى قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان فى ظل السياق العام لسياسة احتواء الشيوعية فى أفريقيا .اتضح ذلك جليا فى استمرار الدعم والتأييد لما أسماهم ريجان المناضلين من أجل الحرية مثل مقاتلى جبهة "يونيتا "فى أنجولا .على أن التقارب الأمريكى السوفيتى الذى بدأت خطواته الأولى عام ١٩٨٤ باجتماع كل من ريجان وجروميكو كان يعنى فى أحد دلالاته أن الحرب الباردة قد أفل نجمها وأوشكت على الانحسار .ولا يخفى أن هذه التطورات على الساحة الدولية قد مهدت الطريق أمام الإدارة الأمريكية لأخذ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بمجمل الجد.

٣- نهاية الحرب الباردة :هل تعنى عودة المثالية الويلسونية ؟!

اعتقد كثير من المراقبين والمحللين للسياسة الأمريكية أن انهيار الاتحاد السوفيتى يمثل فرصة مواتية لإعادة الاعتبار لمبادئ الويلسونية السياسية فى حركة السياسة الخارجية الأمريكية .وقد تعزز مثل هذا الاعتقاد من خلال الخطاب السياسى الأمريكى سواء على مستوى مؤسسة الرئاسة أو على مستوى الكونجرس .بيد أن مثل هذا التوجه بحاجة إلى سنوات عديدة لكى يصبح مستقراً وحاكماً للسياسة الأمريكية.

لقد بات واضحاً أن الخطاب الأمريكى لإدارة بوش فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتى تركز على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان يتضح ذلك الموقف من كلمة الممثل الأمريكى أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مارك نورثرن Marc Nor Thern حيث قال :

"إننا نقف على أهبة الاستعداد لحديد العون الكافة الحكومات التى تلتزم بالنهج الديمقراطى حقوق الإنسان .فالانقسام الحادث فى عالم اليوم ليس بين الشرق والغرب .وإنما الانقسام الحقيقى هو بين هؤلاء الذين يلتزمون بالحرية والديمقراطية وبين هؤلاء الذين يعارضونها".

هذه الفلسفة السياسية وذلك النمط من التفكير لم يتم تجسيده فى شكل سياسات واضحة حتى أعوام التسعينيات من القرن المنصرم .ففى عام ١٩٨٩ عارض الرئيس بوش قطع المساعدات الأمريكية عن بعض الزعماء الأفارقة من جيل الحرس القديم والذين اتسموا بولائهم التقليدى للولايات المتحدة مثل "موى "فى كينيا وبرى فى الصومال وموبوتو فى زائير .ويلاحظ أن هؤلاء القادة عانوا فيما بعد خلال عقد التسعينات من المشروطية السياسية التى فرضتها الدول المانحة وعلى رأسها الولايات المتحدة حيث تم الربط بين منح المساعدات والقروض وبين الالتزام باحترام حقوق الإنسان والتحول نحو الديمقراطية.

أولا : فكر المشروطية السياسية ونشر مبادئ الليبرالية الجديدة:

لقد ظهر واضحاً فى فترة ما بعد الحرب الباردة أن الولايات المتحدة والدول الغربية تركز على الربط بين منح المساعدات والقروض وبين الأخذ بعملية التحول الديمقراطى التى تتضمن التعددية الحزبية واحترام حقوق الإنسان وتطرح الحالة الإفريقية المثال الأوضح بهذا الخصوص .ففى كينيا شهدت الأعوام من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩١ ضغوطاً داخلية ودولية عديدة على الحكومة الكينية من أجل الأخذ بسياسة التعدد الحزبى.

لقد صرح السفير الأمريكى لدى كينيا سميث هيمستون Smith Hems Tone وذلك على الملأ بأن "المساعدات الأمريكية سوف يتم توجيهها للدول التى تشهد ولادة مؤسسات ديمقراطية وتدافع عن حقوق الإنسان وتنتهج سياسات التعددية الحزبية "وفى هذا السياق فقد أسفر ضغط الولايات المتحدة والدول المانحة عن استجابة الحكومة الكينية للتخلى عن صيغة الحزب الواحد والسماح بالتعددية الحزبية.

ومع تولى الرئيس كلينتون زمام السلطة فى الولايات المتحدة استمر على هذا النهج فى التأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان .وإن كان قد تحدث منذ البداية عن سياسة جديدة للولايات المتحدة فى إفريقيا لقد انتقد كلينتون السياسة الأمريكية السابقة بخصوص أفريقيا حيث أكد على أنه لا توجد سياسة إفريقية للولايات المتحدة وعوضاً عن ذلك فقد ركزت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على دول إفريقية بعينها ويضيف كلينتون على ذلك بقوله "إننا ولعقود طويلة نظرنا إلى إفريقيا من خلال منظور الحرب الباردة ...لقد وفرنا الدعم لبعض الزعماء على أساس مواقفهم المعلنة المناوئة للشيوعية وللتفرقة العنصرية وليس على أساس سياساتهم الفعلية- إن الولايات المتحدة ببساطة شديدة تجاهلت حقائق الواقع الإفريقى."

إضافة إلى ما سبق فقد حدد كلينتون ملامح سياساته الجديدة تجاه إفريقيا على النحو التالى :

– دعم السياسات الخاصة بالتنمية المستدامة.
– دعم التحول نحو الديمقراطية.
– تحقيق السلم والأمن.

ولا شك أن هذه الويلسونية الليبرالية شكلت أحد مرتكزات التوجه فى السياسة الخارجية لإدارة كلينتون. وقد أكد وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق على هذا التوجه الجديد فى أحد خطبه العامة حينما أشار إلى أن "دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان يمثل المرتكز الذى تستند إليه السياسة الخارجية الأمريكية وهو الأمر الذى يتسق مع أطلق عليه "العقيدة الأخلاقية والاستراتيجية للتسعينيات "لقد تمحور اهتمام إدارة كلينتون، سواء كان ذلك من منطلق الحماسة والبلاغة أو ما شابه ذلك، على ضرورة تحقيق الاستقرار الداخلى والدولى انطلاقا من احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد تم التأكيد على هذه المبادئ عند منح المساعدات الخارجية سواء من جانب الولايات المتحدة أو الجهات الدولية المانحة الأخرى وهدفاً اصطلح على تسميته بفكر المشروطية السياسية. يعنى ذلك الإصرار الغربى والأمريكى على الربط بين الديمقراطية الليبرالية وبين اقتصاديات السوق.

ثانيا : نيجيريا ومعضلة الحكم العسكرى :

يمكن النظر إلى الموقف الأمريكى من إلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية النيجيرية التى فاز بها مشهود أبيولا وأعمال القتل وانتهاكات حقوق الإنسان على يد نظام سانى أباشا باعتباره مثالا على التزام إدارة كلينتون، ولو جزئيا، بمبادئ حقوق الإنسان .لقد قامت إدارة كلينتون على الفور بقطع مساعدات قيمتها (٤٥٠) ألف دولار كانت مخصصة التدريب العسكرى ووقف منح بمبلغ (١١) مليون دولار .كما قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ودول الكومنولث وبعض الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بغرض عقوبات على نظام سانى أباشا فى أعقاب إعدام كن سارا ويوا وتسعة آخرين من رفاقه المدافعين عن حقوق الإنسان وأيا كان الأمر فإن الالتزام الأمريكى على المستوى السياسى بالديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان لم يؤثر قط على المصالح الحيوية الأمريكية فالولايات المتحدة الأمريكية وهى واحدة من أكبر مستوردى النفط الحاكم النيجيرى لم تفرض عقوبات اقتصادية صارمة على نيجيريا .يعنى ذلك أن اعتبارات السياسة الواقعية لا تزال تحكم حركة الولايات المتحدة الخارجية وأن المصالح الاقتصادية لها قصب السبق مقارنة بغيرها من القضايا السياسية.

ثالثا : الشراكة الأمريكية الإفريقية بين الوهم والحقيقة :

إن الزيارة التى قام بها الرئيس كلينتون لإفريقيا فى مارس ١٩٩٨ والتى شملت لأول مرة ست دول إفريقية تدفع إلى التساؤل حول مغزاها الحقيقى .هل هى تعنى تكريس الالتزام الأمريكى بمبادئ الويلسونية السياسية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان؟ أم أنها تأتى تحت تأثير المنظور الواقعى الذى يحكم حركة السياسة الخارجية الأمريكية؟ !لقد أكد كلينتون على جملة من المبادئ والسياسات التى اختلفت عن التوجهات الأمريكية تجاه القارة خلال حقبة الحرب الباردة. ومن بين التوجهات الجديدة ما يلى :

أ– التأكيد على أهمية الأخذ بمفهوم الحلم الصالح والمساءلة السياسية والانتخاب الحر والحاجة إلى تحقيق الاستقرار السياسى.

ب – الربط بين تحقيق المن والاستقرار فى أفريقيا وبين المصالح الأمريكية فثمة تلازم واضح بين الأمرين.

ج – احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان يشكل جوهر المصالح الأمريكية فى إفريقيا.

وعلى الرغم من أن الرئيس كلينتون قدم اعتذاره عن مشاركة الولايات المتحدة فى تجارة الرفيق عبر المحيط الأطلنطى وحاول تغيير الأنماط والقوالب الجامدة السائدة عن أفريقيا لدى الشعب الأمريكى فإن الهدف الأساسى الذى كان يسعى إلى تحقيقه هو إدماج إفريقيا فى منظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى .يتضح ذلك جليا من رفعة شعار التجارة بدلا من المساعدات."

ويمكن النظر إلى قانون فرص النمو والتجارة فى إفريقيا الذى وافق عليه الكونجرس الأمريكى عام ١٩٩٨ على أنه يهدد المصالح الأمريكية على المدى البعيد وذلك فى مجال التنمية الاقتصادية المستدامة وبناء الديمقراطية إنه يفرض المزيد من الشروط على الدول الإفريقية. ومن ذلك على سبيل المثال ضرورة التزام هذه الدول بشروط صندوق النقد الدولى الخاصة بالتحول نحو اقتصاديات السوق والالتزام كذلك بقواعد منظمة التجارة العالمية مثل إلغاء التعريفة الجمركية والتخلص من كافة العوائق أمام حركة الاستيراد وتحرير سعر

الصرف بما يسمح للمستثمرين الجانب بالاستثمار فى ميدان الموارد الطبيعية التى تمتلكها القارة .ولا يخفى أن عدم التكافؤ بين الولايات المتحدة وغيرها من الدول والهيئات المانحة وبين الدول الإفريقية يهدد استقلال وسيادة الأخيرة ويزيد من تبعيتها فى عصر العولمة الأمريكية.

٤- رؤية مستقبلية :

فى ديسمبر ٢٠٠٠ أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بالعاصمة الأمريكية واشنطن تقريرا حول مراجعة السياسة الإفريقية للولايات المتحدة بهدف تقديم النصح والمشورة للإدارة الأمريكية الجديدة التى سوف تخلف إدارة كلينتون .والمتأمل للتقرير الذى كتب على أساس غير حزبى يجد أن اعتبار المصلحة القومية الأمريكية هو المحدد الأساسى الذى تم التركيز عليه وهذا الأمر ليس بمستغرب من قبل دارسى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بصفة عامة .لكن ما ينبغى التأكيد عليه هو أن اعتبارات الديمقراطية وحقوق الإنسان لا تزال تعد واحدة من أبرز محددات السياسة الخارجية الأمريكية والأمر المثير للجدل دوما هو تأرجح صانع القرار الأمريكى بين مثالية الرؤية الويلسونية وبين واقعية سياسة المصالح واعتبارات الأمن القومى. لقد ورد بالتقرير على سبيل المثال أن أكثر من (١٥٪) من احتياجات الأوليات المتحدة النفطية تأتى من وسط وغرب إفريقيا وسوف تزيد هذه النسبة فى الأعوام المقبلة عن (٢٠٪) هذه المصادر النفطية غير الخليجية تجعل الولايات المتحدة أكثر ارتباطا بدول مثل أنجولا ونيجيريا وتشاد وغينيا الاستوائية ومن الملاحظ أن هذه الدول غير مستقرة وذات مؤسسات هشة وضعيفة وتعانى من ميراث ضخم ملئ بالفساد والصراعات الداخلية .وعليه فإنه يحلو للبعض أن تعقد مقارنة بين السلوك الأمريكى تجاه دول مثل السودان وليبيا والتى تصفهما الإدارة الأمريكية بأنهما من بين الدول الراعية للإرهاب والتى تنتهك حقوق الإنسان وبين دول أخرى فى القارة الإفريقية قد لا يبدو سجلها فى مجال حقوق الإنسان أفضل من الحالتين السودانية والليبية.

إن التغيرات الهيكلية التى شهدها النظام الدولى وسارت به إلى عصر العولمة الأمريكية أو ما يسمى حقبة Pax Americana لم تؤثر كثيراً على اعتبارات المصلحة القومية فى عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية ولذلك لاينبغى للمرء أن يندهش مثلا لماذا عارضت الولايات المتحدة الغزو العراقى للكويت بل أنها قادت تحالفاً دولياً استطاعت من خلاله إعادة تحرير الكويت؟ هل يمكن القول أن اعتبارات الديمقراطية هى الحاكمة لحركة الولايات المتحدة فى منطقة الخليج العربى؟ الإجابة هى بالنفى القاطع فثمة إعلاء لمفهوم المصلحة القومية بمنظوره الضيق والذى يستند على الواقعية السياسية فهل يمكن تصور وجود أنظمة منتخبة على أساس ديمقراطى فى الخليج وتدافع عن المصالح الأمريكية .ولعل النموذج الإيرانى بعد الثورة يعد خير مثال على ذلك.

وبالنسبة للحالة الأفريقية فإن الولايات المتحدة معتمدة على عدد من القادة من زعماء الجيل الجديد فى إفريقيا أمثال ميليس زناوى فى أثيوبيا وأسياس أفورقى فى إريتريا ولورى موسيفينى فى أوغندا وبول كاجاحى فى رواندا .كما أنها على صعيد آخر حاولت الاعتماد على مبادرات السلام الإفريقية لحل الصراعات الإفريقية إعمالاً لمبدأ إيجاد "حلول إفريقية للمشكلات الإفريقية "على أن مثل هذه المبادرات لا تزال ضعيفة ومحدودة الأثر. ومن ثم فإن أحد التحديات الكبرى التى سوف تواجه إدارة الرئيس بوش تتمثل فى عدد من المواقف الصراعية المعقدة التى تهدد القيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان ومن ذلك :انهيار عملية السلام فى أنجولا والصراع فى البحيرات العظمى واشتداد حدة الأزمة فى زيمبابوى والطابع الضعيف الذى يميز الصراع فى سيراليون وعدم الاستقرار السياسى فى كوت ديفوار وغيرها من المناطق.

أيا كان الأمر فإنه يمكن فهم حركة السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقاً من الرؤية الشاملة لجملة المبادئ والمرتكزات العامة التى تحدد نطاق وحركة صانع القرار الأمريكى وتشتمل هذه المبادئ على :

- تأمين المصالح الأمريكية فى مختلف أنحاء العالم.
- دعم انتشار قيم اقتصاديات السوق.
- نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- احتواء التهديدات الأمنية مثل الجريمة والإرهاب والمخدرات والأمراض المزمنة.

ومن الجلى أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لا تمثل الهدف الأوحد الذى تسعى إلى تحقيقه السياسة الخارجية الأمريكية وإنما الخلاف دائما يكمن فى التفسير واختلاف الرؤية فهناك كما سبق القول

مثالية سياسية تتعلق بالويلسونية كمبدأ وإطار فلسفى وأخلاقى وهناك دائماً اعتبارات واقعية وسياسية برجمانية تعلى من شأن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية.

صفوة القول أن خطاب السياسة الخارجية الأمريكية تأرجح بين تيارين أساسين أولهما التيار المثالى الذى يؤمن بالطروحات الليبرالية فى السياسة الدولية. ويمكن تلخيص ركائز هذا التيار فى الفكر السياسى الأمريكى على النحو التالى :

- تعد الديمقراطية الليبرالية غاية فى حد ذاتها حيث أنها خير تعبير عن الرسالة الحضارية الأمريكية.
- تعد الديمقراطية الركيزة الأساسية لاستقرار النظام العالمى والتخلص من خطر الحروب والنزاعات العدوانية التوسعية.
- تعد الدول ذات الأنظمة الديمقراطية الحليف الأضمن والأبقى على المدى الطويل.
- ينبغى ممارسة الضغط على الأنظمة الشمولية والديكتاتورية أو على الأقل عدم تقديم أى مساعدة لها.

أما التيار الثانى فإنه يركز على مقولات المدرسة الواقعة فى تفسير السياسة الدولية حيث أن السلوك الخارجى للدولة لا يستند فقط علي تركيبتها الداخلية وإنما يستند كذلك على موقعها فى النظام العالمى والى طبيعة ميزان القوى الدولى .وطبقاً لهذا التيار فإن تحول الأنظمة إلى الديمقراطية لا يعنى بالضرورة استقرار النظام العالمى أو ضمان الأمن الأمريكى .ويشير هنرى كيسنجر، وهو من أنصار هذا التيار الواقعى، إلى السلوك الروسى فى فترة ما بعد انهيار الشيوعية .إذ لا تزال لروسيا توجهاتها الثانية النابعة من مصالحها القومية. ويرفض أنصار التيار الواقعى النزعة المثالية المسيطرة فى مراكز صنع القرار الأمريكى ولا سيما بعد نهاية الحرب الباردة وذلك استنادا إلى أمرين متلازمين الأول يتمثل فى مخاطر التدخل المفرط من أجل فرض مفهوم أمريكى للديمقراطية أمام الثانى فإنه يتمثل فى تجاهل التحديات القادمة من القوى الصاعدة فى النظام الدولى مثل ألمانيا واليابان بحجة أنهما ينتهجان منهجاً ديمقراطياً فى الحكم .وعلى أية حال فإن صانع القرار الأمريكى، كما سلف القول، يعتمد على التوليف بين هذين التيارين وغيرهما من التيارات الفكرية التى عبر عنها الفكر السياسى الأمريكى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة .وترجيح كفة أى تيار يعتمد على الظروف الاستراتيجية المواتية وعلى طبيعة النظام الدولى السائدة يعنى ذلك أن الخلاف ليس على مبدأ انتشار الديمقراطية الليبرالية وإنما على أولوية هذا المبدأ فى خطاب السياسة الخارجية الأمريكية، ولعل بوب دول المرشح الأسبق للرئاسة الأمريكية يؤكد هذا المعنى حينما أشار إلى أن التفوق الأمريكى والاستقرار الدولى أكثر أهمية من تحقيق الديمقراطية بل أنه يدعو إلى التضحية بالديمقراطية إذا كانت تعود بالنفع على أعداء الولايات المتحدة .ويضيف دول قائلاً :

"إن تشجيع قيام السوق الحرة والمؤسسات الديمقراطية هى من مصلحة أمريكا لكنها ليست غاية مطلقة. فعندما يتصرف أعداء أمريكا بالديمقراطية كما هو الحال بالنسبة للأصوليين الإسلاميين فى الجزائر، تعطى الأفضلية لمصالحنا البعيدة المدى على غاية تحقيق الديمقراطية بصفتها غاية قصيرة المدى".

ولعل هذا الخطاب هو الذى يدفع إلى الاعتقاد بازدواجية المعايير التى تنتهجها السياسة الخارجية الأمريكية والتى تظهر الديمقراطية الليبرالية كما لو كانت وسيلة لتحقيق الهيمنة الأمريكية .على أن التحليل العلمى يرفع هذا التناقض ويؤكد على مدى رؤية صانع القرار الأمريكى للمصالح القومية ووسائل تحقيقها وما هية الترتيب الذى يأخذ به لسلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية أخذاً بعين الاعتبار طبيعة النظام الدولى القائم.